|  |  |
| --- | --- |
| **كلية الادارة والاقتصاد** | College Name |
| **ادارة اعمال**  | Department |
| **بشار ذنون محمد الشكرجي** | Full Name as written in Passport |
|  | e-mail |
|  **Professor**  |  **Assistant Professor** |  **Lecturer** |  **Assistant Lecturer**  | Career  |
|  PhD  |  Master  |  |
| **الاستثمار الأجنبي المباشر وأثره في التركز المصرفي الأردن والسعودية نموذجاً** | Thesis Title  |
| 2006م | Year |
|  **يمكن القول أن الاتجاه السائد بين دول العالم المتقدمة منها والنامية بات يكمن على حدٍ سواء في تشجيع وجذب الاستثمار الأجنبي المباشر Foreign Direct Investment (FDI) بشقيه الاستثمار الأجنبي المباشر التصنيعي Manufacturing FDI ، والاستثمار الأجنبي المباشر المالي Financial FDI . وقد ركزت العديد من الدراسات العربية والأجنبية منذ وقت مبكر على تناول الجانب التصنيعي بمحاوره كافة ومن وجهتي نظر الدول المصدرة له والمضيفة . أما الجانب المالي أو ما يعرف بالاستثمار الأجنبي المباشر المالي فقد ازداد الاهتمام به في العقدين الأخيرين بشكلٍ كبير ومتسارع . وقد كان ذلك انعكاساً لعوامل عديدة أهمها صعود الخدمات في الاقتصاد العالمي كما أشار إلى ذلك تقرير الاستثمار العالمي لعام 2004م. وقد تركزّ الاستثمار الأجنبي المباشر المالي حول حضور المصارف الأجنبية في الدول المضيفة والآثار المحتملة له . وفي هذا الصدد يمكن القول أن الأمر يبدو مختلفاً في الدول النامية عنه في الدول المتقدمة . إن حضور المصارف الأجنبية يمثل منافسة بين مصارف لدول متكافئة في القدرات والإمكانات . أما في الدول النامية ، فعلى الغالب يمثل حضورها منافسة متباينة في القدرات وتميل لصالح الحضور الأجنبي . ومع هذا فقد سعت العديد من الدول لفتح أبوابها أمام هذا النوع من الاستثمارات لغرض تحقيق العديد من الأهداف أهمها تفعيل السوق المصرفية في تلك البلدان ورفع كفاءة المصارف المحلية . وينطبق هذا الحال على الدول العربية التي تفاوت فيها حضور FFDI من دولة لأخرى ، ومنها العراق الذي دعا مؤخراً إلى جذب تلك الاستثمارات في ظل ظروف غير طبيعية . وتشترك غالبية الدول العربية في سمات ملازمة لنظمها المصرفية ويأتي في مقدمة هذه السمات صغر حجم الوحدات المصرفية وهيمنة الحكومة على الأنشطة المصرفية وبروز ظاهرة الترّكز المصرفي Bank Concentration، والذي يمثل البعد الثاني من موضوع الدراسة ، إذ سيتم دراسة تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر عليها ، في حين أن معظم الدراسات تناولت الموضوعين كبعدين منفصلين ومستقلين أحدهما عن الآخر . وهكذا تأتي هذه الدراسة لمحاولة الربط بين البعدين وقياس مدى تأثير FFDI على التركّز المصرفي والتي تكاد تكون القاسم المشترك لجميع الأنشطة المصرفية العربية . وقد تمثلت الحدود المكانية للدراسة في قطاعي المصارف في المملكة العربية السعودية والأردن ، وكان الدافع وراء هذا الاختيار يعود إلى أن هناك حضوراً أجنبياً متبايناً من حيث الأشكال والأهداف التي تسعى كل دولة لتحقيقها من حضور تلك الاستثمارات . أما البعد الزماني فقد شمل المدة الزمنية 2000-2004م وهي المدة الأكثر استقراراً في حياة العمل المصرفي للبعدين خلال هذه الحقبة الزمنية . ومن هذا المنطلق جاءت فكرة الدراسة للإجابة على العديد من التساؤلات التي يتمثل أبرزها بمدى حجم مساهمة أو أثر FFDI في ظاهرة الترّكز المصرفي ، وكذلك الحكم على أداء المصارف من خلال حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة المالية فيها . وفي هذا السياق حاول البحث اختبار عدد من الفرضيات التي من أبرزها "يمكن أن تساهم الاستثمارات الأجنبية المباشرة المالية في التقليل من التركز المصرفي في القطاعات المصرفية عينة الدراسة" ، وسعياً إلى تحقيق أهداف البحث واختبار فرضياته ، فقد تمّ الاستعانة بالعديد من أساليب التحليل المالي والإحصائي والتي أبرزها التحليل التمييزي Discriminant Analysis وتحليل S.C.P. (الهيكل – والسلوك – والأداء)، وقد أفرزت هذه التحليلات عدداً من النتائج ، تمثل أبرزها بما يأتي :** * **لم يكن حضور FFDI في تلك القطاعات عاملاً مساهماً في التخفيف من تلك الظاهرة وتفعيل التنافسية ، بل كان جزءاً من الظاهرة .**
* **على الرغم من أن المساهمة المرتفعة في FFDI عكست أداءً مرتفعاً في أداء العدد الأكبر من المصارف في الأردن والسعودية ، إلاّ أنه لا يمكن عدُّ ذلك قاعدة لجميع المصارف أو إثباتاً لعلاقة المصارف الأجنبية أو ذات المساهمة الأجنبية المرتفعة بأنها مصارف ذات أداء مرتفع . واختتمت الدراسة بمجموعة من المقترحات التي من المؤمل أن يؤخذ بها في هذه الدول ولا سيما أنها على أعقاب مرحلة جديدة من التحرر المالي والانفتاح الاقتصادي ، وأبرزها :**
* **إن التحرر المالي والانفتاح الاقتصادي لا يعني اتباع سياسة الباب المفتوح بحضور FFDI من دون ضوابط ومحددات تضع أولويات البلد المضيف في المقدمة .**
 |  Abstract  |